عمرو على احد احتمالات اذ يحتمل كون المرفوع مبتدا موخرا اوفاعلا لمبتدا
محذوف تقديره كاين مثلا اغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية
اوفاعلا لاستقر مثلا محذوف فهي فعلية اوفاعلا للظرف فهي
ظرفية كذا في المغني اوصفة مشبهة اواسم تفضيل او
منسوب نحو هل احسن في عين زيد الكحل منه في عين عمرو
وما قرشي الزيدان والظاهر عندي ان مثل ذلك نحو اذو مال
العمران لانه في معنى المشتق ثم رايت في كلام الشـ عند قول
المص وان مشتق فلهو ضمير مستكن ما يويده اوكيف
اومن اوما نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب
الزيدان وكيف في الاول في محل نصب على الحال وما ومن في الاخرين
في محل نصب على المفعولية وكالادوات المذكورة بقية ادوات
الاستفهام كاين ومتى اوضميرا منفصلا فلا يسد
المستتر مسد الخبر فاذا قلت اقايم زيد ام قاعد فليس
قاعد مبتدا والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر
بل قاعد خبر مبتدا محذوف اي هو قاعد واذا قلت اقايم الزيدان
واردت العطف وجب افراد الوصف المعطوف وابراز الضمير
منفصلا فتقول ام قاعد هما وحكي ام قاعدان على المطابقة
وانفصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدا لانه
عطف بام المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما
جاز ذلك لانهم يتوسعون في الثواني ام فاشار الى فاعلية
الضمير المستتر واغنايه عن الخبر لانه يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوايل وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدا
محذوف اي ام هما قاعدان فتكون ام منقطعة والعطف

ومثله يجري في المثال الاول

من

من عطف الجمل وهذا اقتباس مما سبق في اقايم زيد ام قاعد فتامل
وكالاستفهام النفي ايه ولو معنى نحو انما قايم الزيدان لانه في قوة
قولك ما قايم الا الزيدان كذا في التصريح ومنه يعلم ان النفي
المنقوض لا ينافي الاعتماد وافهم تقييدهم الاعتماد
بالنفي والاستفهام ان مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز
في زيد قايم ابواه كون قايم مبتدا وان اعتمد على المخبر عنه كما في
المغني قال في التصريح وهل تقدم الاستفهام او النفي شرط
في العمل او في الاكتفا بالمرفوع عن الخبر قولان ارجحهما الثاني
كما في المغني الصالح الخ حمل الشـ الاستفهام والنفي في عبارة
المص على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفي به فوصف النفي
بالصالح الخ وقسمه الى حرف وغيره لان هذا انما هو شان اللفظ لا المعنى
المصدري ولا عيب فيما صنعه وان عابه البعض تبعا
لشيخنا ولو ابقى الشـ المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ
صالح الخ لصح ايضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل
كلن ولم ولما على انه الخ او حاله فيما نحن فيه باعتبار كونه
مبتدا في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وقوله يغني عن
خبرها او حاله الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه
مغنيا عن خبر مبتدا في الاصل وكذا يقال في خبر ما الحجازية ثم
في اغنا الفاعل عن خبر ليس او ما اغنا مرفوع عن منصوب
ولا ضرر في ذلك ويظهر انه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب
باعتبار اغنايه عن خبر ليس او ما لانه ليس للبس او ما في
هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذي يستحقه بعد اسمها
فاعل اسمها فتدبر وبعد غير الخ بالاضافة وادخاله فيما نحن

Copyright © King Saud University